الصحافة الجزائرية: على شفا الهاوية

بواسطة أحمد مرواني (/ar/experts/ahmd-mrwany)

يونيو
متوفر أيضًا باللغات:
English **(/policy-analysis/algerian-press-brink)**

عن المؤلفين

أحمد مرواني **(/ar/experts/ahmd-mrwany)**

أحمد مرواني هو صحفي جزائري وهو أحد المساهمين في منتدى فكرة

تحليل موجز

بعد اندلاع ما يعرف بـ "احتجاجات الزيت والسكر" التي انطلقت في الجزائر بالتزامن مع انطلاق ثورات "الربيع العربي" سارع الرئيس بوتفليقة إلى إصدار حزمة من الإصلاحات السياسية الواسعة في البلاد وذلك في محاولة استباقية لمنع أي احتجاج أو تظاهر ومع ذلك فإن حالة الصحافة في الجزائر لم تتحسن كثيرًا منذ الربيع العربي حيث احتوت محاولات الإصلاح على محاذير كبيرة استمرت في تقييد حرية التعبير بشدة وفرض ضغوط مالية وترخيصية أدت إلى إغلاق العديد من المؤسسات الصحفية كما دفعت القرارات التي اتخذت في العقد الماضي الصحافة الجزائرية إلى حافة الهاوية وإذا لم يتم علاجها بسرعة فإن وعود الإصلاح التي قطعتها الحكومة على نفسها في عام 2011 لن تؤدي إلى شيء

وبالعودة إلى عام 2011 واستجابة لمطالب المتظاهرين سارع الرئيس عبد العزيز بو تفليقة إلى تقديم قوانين جديدة وإدخال تغييرات على الدستور وتعديل القوانين الأساسية ومن بين القوانين التي تم إقرارها كان قانون الإعلام الجديد أو ما يسمى ب "القانون العضوي" في يناير/كانون الثاني 2012. وقد أثار هذا القانون آنذاك جدلا واسعا من قبل الصحفيين الجزائريين حول ما إذا كانت السلطات حقا تعتزم الاتجاه نحو الانفتاح الحقيقي في مجال حرية الصحافة نظريًا كان الغرض من القانون تسهيل إنشاء هيئات تنظيمية مثل سلطة الضبط السمعي -البصري التي تهدف إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للصحفيين

وبعد مرور عامين من وضع قانون الإعلام الجديد حيز التنفيذ جرى في يناير/جانفي 2014 طرح قانون مكمل خاص بالجانب السمعي-البصري أنهى احتكار الدولة من خلال السماح بإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة ومع ذلك أثبت هذا القانون أيضًا أنه مثير للجدل نظرًا لإدراجه بعض البنود والشروط المجحفة التي ترهن وتعيق عملية الانفتاح الإعلامي في البلاد

ورغم المآخذ السابقة إلا أن القانون قد لقى ترحيبا واسعا من قبل الكثيرين وسارع بعضهم إلى إنشاء قنوات فضائية لكن اللافت أن كل القنوات التي برزت في المشهد الإعلامي كانت من الناحية القانونية قنوات أجنبية ولها تراخيص صدرت من دول أجنبية

والسرّ في ذلك تماطل الحكومة في منح التراخيص المحلية للقنوات الفضائية ما تسبب في فوضى كبيرة مع بروز نحو 60 قناة فضائية في ظرف وجيز تمارس عملها دون قوانين منظمة

وقد دفعت تلك الوضعية بالوزير الأول عبد المالك سلال إلى الإعلان في مايو/ أيار 2016 عن غلق 50 قناة بحجة عدم امتلاكها تراخيص عمل في الداخل الجزائري وكشف أن خمسة قنوات فقط تمتلك تراخيص قانونية للنشاط وطلب من وزير الإعلام تقديم بعض اللوائح التنظيمية التي تحدد الحقوق والواجبات للقنوات التي سيتم إنشاؤها

ومع ذلك ومن الناحية العملية لا يزال الحصول على رخصة للبث في الجزائر مستحيلاً وذلك على الرغم من إعلان الحكومة فتح باب التقدم للحصول على رخص بث القنوات الفضائية الخاصة في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر الماضي وحتى الساعة لم يتم منح تلك التراخيص وظلت جميع القنوات الفضائية ما عدا خمسة منها تشتغل في إطار غير قانوني

أدى عدم تنظيم قطاع الإعلام إلى خلق فوضى كبيرة في المشهد الإعلامي ومما زاد الأوضاع سوء هو عجز هيئة الضبط السمعي-

البصري عن القيام بمهامها ما سمح ببروز تجاوزات عديدة ويتذكر الجزائريون جيدا ما حدث العام الماضي مع الروائي المعروف رشيدة بوجدرة حيث تعرض لمسألة غير مسبوقة وبشكل مهين عن توجهاته الدينية والفكرية خلال إحدى برامج الكاميرا الخفية ما أثار موجة استنكار واسعة وقام مجموعة من المثقفين بتنظيم وقفة احتجاجية شارك فيها شقيق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تنديدا بما جرى ومع ذلك لا تزال صناعة الإعلام تفتقر إلى مبادئ توجيهية واضحة تساعد على تجنب تلك المشكلات

وإلى جانب التحديات التي يشهدها القطاع الإعلامي السمعي- البصري فإن واقع الصحافة المكتوبة يمكن وصفه بالسيئ حيث يعاني الصحافيون من آفاق مسدودة في ظل تدني الأجور وأوضاع مهنية مهينة إلى جانب معاناة المؤسسات الإعلامية من أزمات مالية عصفت بالكثير منها ودفعت العديد منها إلى تجميد عملياتها بشكل كبير أو حتى إغلاق أبوابها ففي أغسطس/ آوت الماضي وبعد مرور 22 عاما من صدورها قررت إدارة صحيفة "لاتريبون" الناطقة بالفرنسية غلق أبوابها وتسريح جميع عمالها بسبب الأزمة المالية التي تعيشها في ظل المتاعب المالية الناتجة عن الضرائب وديون المطابع وتراجع عائدات الإعلانات

وعلى الرغم من أن غلق الصحيفة العريقة شكل صدمة في الوسط الإعلامي الجزائري إلا أنه في حقيقة الأمر كان متوقعا حيث أن قطاع الإعلام هو واحد من العديد من القطاعات الأخرى التي عصفت بها الأزمة الاقتصادية التي تجلت في حالة التقشف وتراجع مداخيل البلاد إثر تهاوي أسعار النفط في السوق الدولية بداية من 2014. وبعد اندلاع الأزمة أعلن وزير الاتصال السابق حميد قرين تقليص حجم الإعلانات الصادرة من المؤسسات الحكومية بنسبة 65 % خلال عامي 2015 و2016. ونتيجة لذلك أ لغت 6 صحف قرار الغلق خلال عام 2016 وتم تسريح عدد كبير من الصحفيين ومنذ ذلك الحين استمر الوضع في التصعيد حيث كان لغلق بعض الصحف مثل صحيفة "لا تريبيون" تأثيراً سلبيا على جودة وسائل الإعلام المكتوبة في الجزائر

وبالنظر إلى أحداث السنوات الماضية من الواضح أن تعهدات الحكومة بترتيب فوضى المشهد الإعلامي بالجزائر تعتبر مجرد تصريحات للاستهلاك الإعلامي ولضمان استمرار العمل الإعلامي في الجزائر ينبغي على الحكومة الإسراع بإصدار القانون الأساسي الخاص بالصحافة والذي من خلاله يتم تحديد حقوق وواجبات الصحفي بدقة مع ضرورة الإسراع بتنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي وعدت الحكومة بتشكيلها في عام 2012 على أن يكون اختيار أعضائها عن طريق الانتخاب من طرف الصحافيين أنفسهم وألا يتم تعيينهم من قبل الحكومة

وعلى الحكومة أيضا أن تسارع في تشكيل المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة والذي من خلاله يتم منع التجاوزات الحاصلة في المشهد الآن وبالنسبة لقطاع السمعي- البصري ينبغي الإسراع في وضع دفتر شروط واضح يحدد الحقوق والواجبات مع تفعيل دور سلطة الضبط السمعي- البصري ومنح التراخيص للقنوات الخاصة وفقا لما تضمنه دفتر اللوائح القائم بالفعل

ومن الخطوات الضرورية التي يجب أن تتخذها الحكومة للحفاظ على وسائل الإعلام الجزائرية وإظهار التزامها نحو وسائل الإعلام هي مراجعة قانون الإعلان وإنهاء احتكار الدولة وهيمنتها عليه نظراً لأن الدولة لم تعد قادرة على دعم الصحافة من خلال إيرادات تلك الإعلانات

وعوضا عن ذلك يجب أن تسمح الدولة بقيام سوق حرة للإعلام تكون الاستفادة من عائداته بحسب قوة وانتشار الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية مع إلزام المؤسسات الإعلامية بدفع وتحسين شبكة أجور الصحافيين وتخصيص نسبة من عائدات الإشهار لبرامج التدريب وتحسين الأداء ومن ثم فان إعادة ضخ الإيرادات مرة أخرى في قطاع الإعلام سيساهم بشكل كبير في حماية الصحافة الجزائرية من المزيد من التدهور ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية

فبراير

◆

سايمون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)